سنوات الطين

تونس من الديمقراطية الكسيحة
إلى الاستبداد الشعبوي 2019-2023

سنوات الطين

تونس من الديمقراطية الكسيحة
إلى الاستبداد الشعبوي 2019-2023

المؤلّف
عدنان المنصر

الطبعة الأولى: تونس 2023

سوتيميديا للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للناشر
حقوق المؤلف محفوظة

الناشر والموزع
سوتيميديا للنشر والتوزيع

العنوان : ص ب 570 تونس - حشاد 1049 تونس
الهاتف : 00216 36341261 **الجوال :** 00216 25886601
الفاكس : 00216 32400756
contact@sotumedias.tn | www.sotumedias.tn
www.facebook.com/sotumedias

ر.د.م.ك
978-9938-61-066-6

منشورات سوتيميديا

تنبيه: يمنع نقل أو إعادة نشر نص هذا الكتاب بأية كيفية كانت إلا بإذن من المؤلف والناشر

عدنان المنصر

سنوات الطين

تونس من الديمقراطية الكسيحة
إلى الاستبداد الشعبوي 2019-2023

منشورات سوتيميديا

إلى فاطمة، أمي...

«عليك بالصدق وإن قتلك,
ولأن يضعُني الصدق أَحبُّ إليَّ من أن يَرفعَني الكَذِب»
عمر بن الخطّاب

تمهيد

يصدر «**سنوات الطين**» عامين فقط بعد صدور كتاب «**سنوات الرمل**» الذي أردنا من خلاله تقييم الفترة من 2011 حتى 2019 بالتفكّر خصوصا في أزمات الانتقال الديمقراطي على ضوء معارك وصراعات الفترة التأسيسية. إن اعتمادنا الاستعارة الجيولوجية في اختيار عناوين الكتابين هي إستعارة واعية نجد أنها تلخص مسيرة البلاد التونسية، على الصعيد السياسي خاصة، منذ أحداث الثورة، والمنطق الذي على أساسه يمكن التمييز بين فترة وأخرى. لقد كانت السنوات التي سبقت 2019 سنوات تسرُّبٍ لا ينتهي لكل القيم التي قامت عليها الثورة، تسربت نتيجة الممارسة المخاتلة الواعية من النخب السياسية وغير الواعية من الجمهور الناخب، ونتيجة طغيان الأنانيات القطاعية والحزبية، ونتيجة ضياع بوصلة الديمقراطية التي أصبحت مجرد إجراءات شكلانية دورها التغطية على كل تلك الآثام. كان الجميع يبني في المحصلة على الرمل، وكان كل شيء يتسرّب من خلال هذا الرمل بطريقة جعلت من بناء كل المؤسسات الوليدة والواعدة عملية عبثية غير قادرة على ترسيخ شيء قابل للاستمرار.

كان إسقاط حكومة إلياس الفخفاخ من قبل الترويكا البرلمانية الإسلامية-الليبرالية منعرجا حاسما في افتضاح التناقض الذي لم يعد من الممكن التعمية عليه، بين الديمقراطية كأداة سياسية ومؤسساتية لخدمة الناس وتحقيق رغائبهم، وبين الديمقراطية الفاسدة كما تمارسها الأحزاب في المؤسسات المنتخبة. لم تسقط حكومة الفخفاخ لأنها فشلت، مثلما يحصل في معظم الديمقراطيات، بل أُسقِطت لأنها كانت في طريقها للنجاح، أو على الأقل لنجاح ما، في سياق وبائي واجتماعي بالغ الدقة، من أجل بناء تحالف جديد على أنقاضها يكفل توزيعا أكثر مردودية لغنائم الدولة وأكثر نجاعة على مستوى تحقيق الزَّبونيّة السياسية. كان فعلا فاضحا بالمعنى الديمقراطي الحقيقي، وإن كان مقبولا جدا من الناحية التقنية والشكلية. هذا هو التناقض الذي فضحته عملية إسقاط حكومة الفخفاخ بالضبط: التناقض غير القابل للاستمرار بين ديمقراطية النُّخب الممسكة بالمؤسسات، وبين الحد الأدنى الأخلاقي للديمقراطية كما كان يطلبها الناس. لم يكن المنعرج الوحيد، لكنه كان الأكثر تأثيرا في سياق السنتين المصيريتين بين نهاية 2019 وأواسط 2021، واعتقادي أنه حَكَمَ إلى حد كبير قبول الناس بما حدث مساء 25 جويلية 2021. كان ذلك القبول، في جانب هام منه، نوعا من القبول بمعاقبة مؤسسة أصبحت في نظرهم آثمة، ونخب سياسية إستساغت كل الخطايا التي إرتكبتها وكانت في طريقها لإرتكاب أخرى جديدة، دون واعز من أخلاق أو مسؤولية. بطريقة أو بأخرى أصبح الوضع غير قابل للاستمرار، وقد عبر كُلٌّ عن ذلك بطريقته، لكن المستفيدين كانوا عاجزين عن رؤية الكارثة القادمة، وعندما بدأوا يتبينون ملامحها، كانوا عاجزين عن فعل شيء لتلافي أن تنهال على رؤوسنا جميعا.

هناك مقايضة لا أخلاقية أخرى تتم اليوم، وهي تواصل مسار كل المقايضات اللاأخلاقية التي طبعت الصراعات السياسية في تونس

منذ الثورة. تستهدف هذه المقايضات تحقيق الحرج الأخلاقي كمقدمة لتحقيق مكاسب لدى الرأي العام، وتأخذ سمة الإبتزاز بالموقف، واختزال السياقات لتنتج في نهاية الأمر وعيا على مقاس الأهداف المزمع تحقيقها. تقوم مقايضة اليوم المزدوجة على المعادلة التالية: إذا لم تكن معارضا للانقلاب، فأنت انقلابي. في الصف المقابل، تقوم المقايضة على مجرد إعادة ترتيب المفردات بشكل عكسي: إذا لم تكن مع «الإجراءات الاستثنائية»، فأنت مساند «للعشرية السوداء». مقايضتان مُبتزَّتان تستبطنان مبدئية كاذبة ومنافقة: 25جويلية كان علاجا لمرض مستفحل بدواء ليس أقل خطرا من الداء نفسه، واعتقادنا أنه قتل المريض وزاد بأن أبقى على الجرثومة المسببة للداء، وأن هذه الجرثومة لا تزال تنمو اليوم وتتغذى لتنتج غولا خطيرا وفوق ذلك فاسدا مفسدا.

ينغمس الجميع اليوم في كل ما هو آني، ويعتقدون أن كل حدث، مهما بدا ثانويا، حدث مؤثر في المسار العام. عندما يتعلق الأمر بسياسيين مباشرين للفعل السياسي، سواء كانوا في موقع الحكم أو في موقع المعارضة، فإن ذلك خطير. مكمن الخطورة هو في الإندثار التدريجي ولكن الأكيد لخط السير العام الذي لا يُتاحُ تَبيُّنُهُ لسائر الناس. السياسي فاعل يفترض أن يرى أكثر من سائر الناس، لأنه يفترض به أن يعرف إلى أين هو سائر، ولأنه انتدب نفسه لإنجاز قيادة ما نحو أهداف ما. اعتقادي أن السياسيين يختلفون في قدرتهم على الصمود أمام إغراء الأحداث الصغيرة، ونجاحهم في عدم تركها تُشَوِّش على مسارهم العام، وعلى تَبيُّنِهم للأهداف التي ندبوا أنفسهم لبلوغها. مع سطوة الشبكات الاجتماعية الافتراضية في واقع اليوم، ومع المنطق الرياضي الذي تقوم عليه طريقة عمل هذه الشبكات، ينساق السياسيون في الأحداث الصغيرة التي تضخمها التقنية إلى حد التعمية عما هو أساسي، ويبدو لهم جمهورهم متزايدا وطيعا وقابلا. أضحت ظاهرة «غرف الصدى» مسيطرة على

السلوك السياسي، ليس تواصليا فحسب، بل موضوعيا أيضا. تغذي هذه الظاهرة الصراعات الفرعية وتهوي بالسياسة في معناها العام إلى حلبة المناكفة اليومية الهزيلة التي يتغذى منها سوق الإثارة والمزايدة. أضحى الأمر بالفعل عبارة عن سوق يقل فيها اعتناء العارض بنوع بضاعته طالما تَجَمَّع حولها الناس.

أعتقد أن من أوكد واجبات السياسي هو إتقان المسافة. هذه المسافة لا يمكن أن يقع تحصيلها في الممارسة، إذا لم يكن معنى هذه الممارسة هو التجربة. هناك بالفعل فارق بين الممارسة والتجربة، وهذا الفارق هو القدرة على استخلاص الدروس. هنالك عمل طويل المدى لم يبدأ، بل ربما أقول أنه بدأ قبل بضعة عقود، ولكن حبله انقطع تماما في العشرية الأخيرة. إن السياق الذي نشأت فيه الأحزاب في تونس قبل أكثر من قرن من الزمان، وإن كان سياقا استعماريا مصادرا في المبدأ لحرية التنظم السياسي وتحشيد الناس على قاعدة مطالب سياسية، قد أنتج أحزابا جماهيرية استطاعت اختزال رغائب التحرر، ثم إرادة البناء، ثم تحقيق التنمية. هذا هو نموذج الحزب الحر الدستوري تاريخيا. لم يستطع أي حزب في تونس تحقيق نتائج مماثلة على مستوى البناء والتنظم، إذا ما استثنينا الإسلاميين. كان مسار التجربتين وسياقاهما مختلفين بشدة، لكن من ناحية تاريخية، مر الحزبان إلى حد ما، بنفس المراحل الكبرى: العمل السري الذي أنتج شبكة من المناضلين المخلصين، ثم الظهور العلني في مواجهة سلطة مستبدة، ثم الوصول للحكم عن طريق الانتخابات المرسخة لنوع من الشرعية الشعبية. ما الذي يفسر انهيار الإسلاميين في أقل من عقد من الزمان وعدم نجاحهم في تحقيق نفس النتائج أو حتى قريبا منها؟ الجواب على هذا السؤال معقد جدا.

لنعد إلى الفكرة التي انطلقنا منها، وهي حالة الضعف التي تضرب الساحة السياسية اليوم، ضعف مُرَكَّبٌ وممتد دون آفاق منظورة للخلاص.

هذا الضعف مركب لأنه ممتد من المنخرط المجرد في أي حزب من الأحزاب الفاعلة اليوم، للقيادة التي تضيء له الطريق، للهيكل نفسه الذي يعجز عن تقديم الاستجابات المتوقعة تجاه الأحداث الكبرى، مثل حدث 25 جويلية. هناك تراكم للضعف، وهو ضعف هيكلي له أسبابه المنطقية والقديمة. إن تفاعل الأحزاب والمتحزبين مع 25 جويلية قد فضح هذا الأمر بطريقة غير قابلة للجدل. لقد انفجر ذلك العجز القديم عن بناء أحزاب ديمقراطية، وعن ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، في لحظة 25 جويلية. وجدت الأحزاب نفسها إما قد جرفتها عاطفية اللحظة، ووهم الإنقاذ، وحسابات التموقع الانتهازي، أو عاجزة عن تحشيد قواها وتنظيم ردة فعلها على عملية الانقضاض التي أعلن قيس سعيد الشروع فيها. لم يجد زعيم حركة النهضة سوى بضعة عشرات من الأنصار ليقفوا معه أمام البرلمان إحتجاجا على التفعيل المخاتل للفصل 80، أما عدد نواب حزبه المباشرين أو السابقين، فلم يكن يتجاوز العشرة نواب. كان واضحا أن شيئا ما قد هزل حتى مات أو يكاد. بالنسبة لحزب آخر هو التيار الديمقراطي، فقد غلب التشفي على ردود فعل أنصاره، وبدوا لوهلة أنهم يعارضون حتى مبدأ التريث لفهم ما يحصل. لقد كانت هزيمة مدوية للمبدأ الديمقراطي، ولكنها هزيمة أقدم من لحظة 25 جويلية بكثير. هذا بعض الطين الذي نجد اليوم أنفسنا فيه.

قبل سنتين، كتبت في مقدمة «سنوات الرمل» : « ما الذي يحصل اليوم للانتقال الديمقراطي؟ أزمة عميقة سيعجز عن مواجهتها طالما إعتبر أن حل الضغوط القادمة من المجتمع العميق يمكن أن يتم من داخل المنطق الشكلاني والمؤسساتي للانتقال ذاته. فيما عدا ذلك، فإن النتائج أمامنا: تدهور في تمثيلية المؤسسات المنتخبة وفي شرعية كل الهياكل المُدّعيَةِ تمثيل المجتمع في الحقل السياسي، وإنهيار غير مسبوق في درجة نفاذ الدولة للمجتمع، وتفكك مخيف في أدوات التحكم في

المجتمع. إن الهجمة الشاملة التي تتم على الديمقراطية كطريقة حكم والتي تكتسح أوسع الفئات ليست هجمة ضد الديمقراطية في المطلق. إنها هجمة ضد الديمقراطية التي أنتجها الانتقال الديمقراطي، ديمقراطية يتفطن الناس يوما بعد الآخر إلى أنها لم تفعل سوى ترسيخ التوازنات القديمة، والتغطية عليها، وإغلاق كل منافذ الخروج منها إلى نوع من الحكم يوفر الحريات وفرص الحياة.

هناك في الساحة السياسية اليوم منطقان في التعامل مع ثنائية الحريات والحق في فرص أفضل في الحياة. في الأول منهما، يتم التعالي على هذه الثنائية في نوع من الغرور الذي لا يفعل سوى أن يعمق الهوة بين المجتمع والأفكار التي تنكر عليه حقه في الازدهار، أو تنكر عليه الحق في تقدير الحاجة للحريات بحسب المنفعة الاقتصادية الحاصلة منها. إن تقديم الحرية على الخبز، بل تقديس الحرية الذي يتوازى مع احتقار للخبز ليس إلا تعبيرا عن العجز في تحويل الحرية إلى خبز. الحرية ليست نقيض الخبز، بل هي تفتح أمامه آفاقا كبيرة للتحقق، لأن الحرية ليست في الحقيقة إلا الوجه الآخر للعدالة. هذا المسار لا يؤدي سوى إلى ترتيب معاكس للأولويات يظهر لنا في شكل رفض للحرية. هو ليس رفضا للحرية، وإنما رفض لوهم الحرية.

أما المنطق الثاني فهو ذلك الذي لا يهرب من مواجهة هذه الثنائية بالتعالي عليها، ولكن بالالتفاف عليها عبر الممارسات الزبونية التي تزدهر خاصة في الانتخابات، في سلوك مخل ببعد أساسي من أبعاد الحرية، وهو الكرامة. النتيجة تبقى نفسها في المحصلة: الاحتيال على الناس بالخطاب المتعالي الذي يخفي عجزه عن إيجاد الحلول، وبالخطاب الملتف المخاتل والمنافق الذي يستهين بكرامة الناس. هناك في الحالتين عجز، لكن طريقة مداراته هي التي تختلف. في كلتا الحالتين ينتج ذلك

ما يبدو لنا أنه حملة عميقة وشاملة ضد الديمقراطية والحريات وينساق المغرورون في نقاش عوامل هذه «الردة الحضارية» مواصلين السير في طريق الإنكار وتجاهل السبل المتاحة والواضحة: ديمقراطية لا تحسن ظروف حياة الناس وتبعدهم يوما بعد يوم عن تحقيق أبسط مقومات تلك الحياة لا يمكن إلا أن تكون ديمقراطية مزيفة. إن ديمقراطية تنكر المعاني العميقة للحرية بوصفها توقا إلى تحقيق العدل الذي يفتح الباب للكرامة، هي زيف محض.

ذلك ما يفسر وضعية الدوران في الفراغ التي نعيشها منذ عشر سنوات: إنه النهاية الطبيعية والمنطقية لحالة الإنكار التي واجه بها الانتقال متطلبات الثورة. لن يحل «حوار وطني» أو «انقلاب عسكري» أو أي توجهات أخرى هذه المعضلة إلا في حدود الاستجابة التي يمكن أن يقدمها لتلك المتطلبات. لن تحل ذلك أي تحويرات في النظام الانتخابي، ولا تركيز محكمة دستورية، ولا بناء التحالفات السياسية، ولا أي إجراء آخر من نوع الإجراءات التي تنطلق من مسلمة أن القضية تتعلق بطريقة عمل المؤسسات. المنطق الذي يحصر القضية في هواجس المؤسسات هو منطق قاصر، لأنه منطق تنمو جذوره في حالة الإنكار تلك. إن القول بأن «منظومة الدستور» قد فشلت ليس إلا قولا مخاتلا. إن منظومة الانتقال برمتها هي التي فشلت بعد عشر سنوات من التنكر للحقائق التي كشفت الثورة عنها الستار: إن الأزمات الناتجة عن اختلال التوازنات الاجتماعية لا يمكن حلها فقط بالإجراءات السياسية، بل بتحوير عادل (عبر الإجراءات السياسية) لتلك التوازنات. هذا لم يحصل لحد الآن، ولا شيء يبشر بحصوله طالما تواصل الإنكار».

لقد كان 25 جويلية المنتهى الطبيعي لهذه الأزمة المُركّبةِ، أزمة «انتقال ديمقراطي» عجز عن الإيفاء بوعوده متوسطة المدى، خاصة في

المجال الاجتماعي، وتحولت فيه الطبقة السياسية إلى نوع من المجتمع المنغلق على نفسه والمهمل لواجباته الدنيا، بل ومع حلول الجائحة وتطورها إلى وباء شامل، إلى فئة تعيش حالة غيبوبة كاملة ومنفصلة بالكامل عن التوقعات الدنيا للناس، تلك المتعلقة ببقائهم على قيد الحياة.

لكن الاقتصار على تقديم 25 جويلية كمجرد نتيجة لأزمة عميقة يعطيه، بطريقة أو بأخرى نوعا من المشروعية. يجعل ذلك منه مجرد نتيجة موضوعية للأزمة، ويمنحه بالتالي مستوى عال من القبول. هناك قصور إرادي أو غير إرادي في التعبير عن الأمر بهذه الطريقة. 25 جويلية لم يكن فكرة، أو نزوة، ذلك اليوم. كان أمرا وقع الإعداد له بعناية ودقة على مستوى ما أعلن من إجراءات، وعلى مدى أشهر طويلة. بطريقة غير ظاهرة لمعظم التونسيين، تم الاستثمار في أزمة المجلس النيابي، كما تم الاستثمار في الأزمة الصحية. وإذا كانت الاستفادة من أزمة الخصوم السياسيين أمرا مقبولا، تقنيا على الأقل، في نظام سياسي كالذي ساد طيلة العشرية الفارطة، فإن الاستثمار في أزمة صحية أخذت شكل الجائحة المدمرة من أجل تحقيق مكاسب سياسية، هو أمر لا أخلاقي يفترض أن تحاسب عليه القوانين في أي بلد يحترم نفسه. إن من شأن ذلك أن يدمر تماما الأسبقية الأخلاقية التي إدعاها الرئيس على خصومه، وقبل بها طوعا معظم الناس. هل كان قيس سعيد واعيا(وهو رئيس للجمهورية وللتونسيين، وعليه يقع في المقام الأخير حفظ كيان الدولة) بأنه باستغلاله تلك الأزمة سياسيا يرتكب أمرا لا أخلاقيا وخطيئة لا يمكن أن يبررها شيء من عالم السياسة ولا من غيره من العوالم؟

لندفع بالأمر إلى زاوية أخرى: هل كان قيس سعيد واعيا، وهو يفرض هشام المشيشي في رئاسة الحكومة، أن ظرفية البلاد وسياقها الوبائي، يفترض اختيار شخصية قادرة فعليا على إدارة الأزمة؟ أم أنه استسهل

الأمر طمعا في أن تكون الحكومة طوع بنانه، حكومة الأمر الواقع التي لا تعصي له أمرا؟ لقد أراد الرئيس من خلال فرض رئيس حكومة موال بالكامل له، أو هكذا اعتقد في البداية على الأقل، التحكم في المشهد وهزم البرلمان وأحزابه ومناصريه، ويصعب الجزم فعلا أن الرجل تساءل جديا إن كان مرشحه قادرا على مواجهة الأزمة الصحية التي كان إتساعها المتسارع يتطلب أن تكون كل الحكومة معنية بالتصدي لها، وليس فقط ضابطا من الصحة العسكرية، مهما كانت كفاءته وحسن نواياه. هذا أيضا مجلبة للإدانة الأخلاقية والسياسية.

نسعى في هذا الكتاب لتنسيب «أسطورة» قيس سعيد، ولتعميق النظر في المسارات التي أوصلته لرئاسة الجمهورية ثم للاستئثار بكل السلطات عبر ما يمكن تسميته دون مواربة بالانقلاب على الدستور وعلى كل المؤسسات التي بنيت عليه. بغض النظر عن كل المواقف ذات الطابع السياسي، فإن تسمية ما حصل يوم 25 جويلية بالانقلاب هو توصيف تقني دقيق لا يمكن أن يُختلَفَ عليه موضوعيا. بغض النظر أيضا عن كل اعتبارات، فإن ظاهرة قيس سعيد تستحق الدراسة الموضوعية. نحن بإزاء شخصية سياسية تتراوح بين البساطة الشديدة والتعقيد الشديد، أنتجها مسار كامل من التحولات منذ الثورة، وتعبر عن تحولات عميقة في الرأي العام إزاء الفاعلين السياسيين وإزاء الديمقراطية ومؤسساتها، وخاصة إزاء المعادلة الشاقة بين الحريات والمطالب الإجتماعية. بطريقة أو بأخرى، وبغض النظر عن التخطيط بعيد المدى الذي تم لإبراز ظاهرة قيس سعيد، فإنه في الأصل نتاج سياق كامل لعب فيه فشل الانتقال الديمقراطي وترذيل السياسيين لمؤسسات الديمقراطية ومبدئها الأول الدور الأكثر جلاء. لقد قضت الديمقراطية في تونس على نفسها بمستوى كبير من التصميم، فكان طبيعيا أن يأتي نظام، أو منهج في الحكم، يعتبرها أصل المأساة.

إنما تعيشه تونس اليوم، عبر ظاهرة قيس سعيد وطريقته في إدارة الشأن العام هو من جهة أخرى إلتقاء بين أزمة الديمقراطية، والتخطيط بعيد المدى لمحيط قيس سعيد، والميول الإستبدادية والفردانية الطاغية على نظرة الرجل لدور الحاكم. مُثَلَّثٌ من ثلاثة أضلاع أنتج الإنزلاق المتوقع نحو الإستبداد والكامن في منطق 25 جويلية نفسه. لقد توفرت كل مقومات ممارسة الشعبوية السلطوية، مع ما تعنيه حتى عبر تجارب أخرى، من ميول جارفة نحو احتكار القرار وإلغاء الهياكل الوسيطة بلا إستثناء، وترسيخ نظام جديد يقوم على إلغاء النقاش العام وينهي وجود السياسة، تحت دعاية كثيفة للديمقراطية القاعدية أو المباشرة. إن نقد قيس سعيد لا يمكن أن يتم فقط من منطلق الديمقراطية التمثيلية، ذلك أن الشعبوية تقدم نفسها كنقيض لهذا الشكل من الديمقراطية، بل من منطلق الديمقراطية في المطلق، بما فيها تلك التي يدعيها رئيس الجمهورية والتي يسميها قاعدية أو مباشرة.

في كل التجارب الشعبوية للقرن العشرين ولحد الآن، جاءت الشعبوية كرد فعل على فشل الديمقراطة الليبرالية، ونوعا من التمرد على التمثيلية، وإقرارا بعجزها عن مواجهة مشاكل الشعب. في نظر الشعبويين، وهذا ليس مُجانِبا للموضوعية، تحولت الديمقراطية إلى ممارسة تخفي المصالح المسيطرة على النظام السياسي وتبرر عملية توزيع الرَّيْع السياسي بين الفاعلين. هذا ما جعلها تقدم نفسها، بشكل أو بآخر، كعلاج لأمراض الديمقراطية التمثيلية المزمنة. لكننا اليوم بإزاء عملية قتل ممنهج للديمقراطية وليس علاجها. عوضا عن تحسين منطق التمثيل، فإننا أيضا بإزاء عملية تجميع للسلطات في يد واحدة بما يلغي ليس منطق الديمقراطية الليبرالية فحسب، بل المنطق الأساس الذي تقوم عليه الفكرة الديمقراطية في المطلق.

لكن متابعة تحولات الرأي العام في العشرية الأخيرة، وخاصة منذ انتخابات 2019، يبين أنه لا تزال أمام الشعبوية أيام سعيدة طويلة. هذه هي القوة المحركة الأساسية للشعبوية التي يركب موجتها قيس سعيد: وجود طلب عليها لدى الرأي العام. يتراجع هذا الطلب على وقع عنصرين: استفراده بالسلطة بصفة شبه مطلقة بما أبعد عنه كل النخب إلا استثناءات قليلة جدا. وتصاعد الأزمة الاقتصادية والتضخم المتسارع الناتج عنها والذي يفتح أعين الناس كل يوم على مدى عجز الشعبوية على مواجهة الإشكالات الحياتية الأكثر إلحاحا، بما فيها توفير المواد الإستهلاكية الأساسية. إن رصيد التَّفهُّم الذي رافق قيس سعيد منذ 25 جويلية في حالة تآكل لا شك فيه، وإن قوانين التاريخ لا تعفي أحدا من وجوب الرضوخ إلى حكمها: يتم هذا التآكل على قاعدة الممارسة السياسية فتبعُدُ عنه النخب ويتصاعد عداؤها له، وعلى قاعدة الإستجابة للمشكلة الإجتماعية التي تبعد عنه عموم الناس. هناك لحظة ما لا نشك أنها قادمة، ستلتقي فيها النخب مجددا بالشارع لتفتكه مجددا من حكم الشعبوية الرثة والعقيمة، بغض النظر عما ستفعله بهذا الشارع بعد ذلك، وما ستعِدُهُ به.

كتبت في آخر فقرات كتاب «سنوات الرمل»، بمناسبة الحديث عن عمق أزمة حكومات الانتقال الديمقراطي الأخيرة، ما أظن أنه يلخص هذا المسار الأبدي في علاقة الشارع بالدولة، وأعتقد راسخا أن الأمر بتعلق بتوازن لا يمكن أن تستمر مظاهره إذا ما اختلت أسسه بعمق:

«ماذا يحصل اليوم؟ تصاعد في منسوب الحرية السياسية يتوازى مع تصاعد كبير في الممارسات الفاسدة، وعجز عن طرح وتحقيق أي مضمون اجتماعي يلبي الطلبات. في السياقين، فإن الحريات هامة، لكن الاحتياجات المحددة هي تلك ذات الطابع الاجتماعي، وهي القادرة في

لحظة معينة تتزايد فيها التناقضات على قلب الأمور سواء كان النظام استبداديا أو ديمقراطيا. ما يحصل اليوم مثل كل الشتاءات التونسية منذ عشر سنوات ليس إلا إقرارا بهذه الحقيقة. فهم هذا الأمر يضعنا في الموقع التحليلي التالي: الناس لا يرفضون الاستبداد إذا كان هناك مضمون اجتماعي يُلبّي احتياجاتهم، ولا يقبلون مغمضي العينين بالديمقراطية إذا عجزت عن تقديم مضمون اجتماعي يُلبّي تلك الحاجيات».

أعتقد أننا اليوم في تونس، مجددا، إزاء نفس المعادلة...

محتويات الكتاب

تمهيد 7

القسم الأول
انتخابات 2019 التشريعية: قرع أجراس الانتقال الديمقراطي

الباب الأول: قبل الانتخابات: أوزار التوافق 19
الفصل الأول: ما بعد اتفاق باريس: من حضن لآخر 21
الفصل الثاني: الخطيئة 39
الباب الثاني: الانتخابات: "والله أعلم بما وضعت" 61
الفصل الأول: التشريعية: بعض أثمان الخطيئة 65
الفصل الثاني: الرئاسية، سياق جديد 79
الباب الثالث: برلمان شعبوي 99
الفصل الأول: معارك الشعبويين 101
الفصل الثاني:برلمان منقسم، عنيف، وعاجز 127

القسم الثاني
الزعيم الشعبوي من الاحتجاج الجذري إلى الرئاسة المعارضة

الباب الأول: الطريق إلى قرطاج 153

الفصل الأول: الطلب على الشعبوية 155

الفصل الثاني: سياق ملائم للحركات الأفقية 177

الباب الثاني: السديم الشعبوي 199

الفصل الأول: رجال حول الأستاذ 201

الفصل الثاني: سيدي بوزيد - القصبة - قرطاج: مسيرة مظفرة 219

الباب الثالث: قرطاج في المعارضة 245

الفصل الأول: من يصنع الملوك؟ 247

الفصل الثاني: الاستثمار في الكارثة 271

القسم الثالث
الشعبوية الاستبدادية: دليل الاستخدام

الباب الأول: "مسار 25 جويلية": من الإنقاذ إلى الإنقضاض 299

الفصل الأول: 25 جويلية، عندما "حانت اللحظة" 301

الفصل الثاني: تفكيك الديمقراطية التقاء النخبوية مع الشعبوية 335

الباب الثاني: الشعب والتمثيل والنخب 369

الفصل الأول: "الشعب" ضد النخب: قطائع، مناورات وغرائز 371

الفصل الثاني: شعب الشعبويين: "من صلصال من حَمَإٍ مسنون" 399

الباب الثالث: تقنيات الشعبوية: استراتيجيات السيطرة 431

الفصل الأول: مؤامرات في كل مكان 433

الفصل الثاني: الفصل الثاني: سلطة مطلقة، عمودية، وزبونية 457

خاتمة: أفاق الشعبوية في تونس 481